

# سجلات المحكمة الشرعية بالموصل مصدراً لدراسة أسواقها في العهد العثماني

أ.د. خليل علي مراد\*

## ملخص البحث:

تمثل سجلات المحكمة الشرعية في العهد العثماني مصدراً مهماً لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدن العربية في ذلك العهد. وهذا البحث محاولة لتوضيح قيمة تلك السجلات كمصدر تاريخي لدراسة اسواق الموصل منذ اواخر العهد الجليلي ١٧٢٦-١٨٣٤ وحتى نهاية الحكم العثماني لها عام ١٩١٨. وقد تناول البحث عدة محاور هي: السجلات واهميتها ومواصفاتها، الاسواق والخانات الموصلية التي ورد ذكرها مع بعض مواصفاتها في تلك السجلات، وعلاقات الموصل التجارية، واطوار العاملين في الاسواق واشكال التعامل فيها، والعملات المتداولة في اسواق الموصل، واسعار السلع والبضائع والتذبذب فيها بين فترة واخرى.

## The Shari'a Court Records as a Source for Studying the Markets of Mosul during the Ottoman Period

Prof. Dr. Khalil Ali Murad

### Abstract:

The records of Shari'a Courts during the Ottoman period forms an important source for the economic and social history of Arab cities during that period. This article is an attempt to clarify the value of these records as a historical source for studying the markets of the city of Mosul since the last years of the Jalili era 1726-1834 to the end of Ottoman rule in 1918. The article includes an introduction about the records and many topics deals with the names and characters of Mosuli markets and "khans", the commercial relations of Mosul, the types of

\* استاذ/ قسم التاريخ/ كلية التربية /جامعة الموصل.

dealings in the markets, the coins in circulation and the prices of some goods and products in the markets of the city during that period.

شكلت الاسواق والخانات والمعاملات التجارية فيها جانباً أساسياً من جوانب الحياة اليومية في مدينة الموصل أبان عهد السيطرة العثمانية (١٥١٦-١٩١٨). وتؤكد شهادات معظم الرحالة الاوربيين الذين مرّوا بالمدينة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر هذه الحقيقة. فقد أشار العديد منهم الى تجارتها النشطة، وكونها ملتقى مهم للتجار، خاصة تجار العرب والأكراد<sup>(١)</sup>. بل أن الرحالة الفرنسي اوليفيه، الذي مرّ بالموصل سنة ١٧٩٤، وصفها بأنها "أعظم الأسواق التجارية في الشرق"<sup>(٢)</sup>، كما أن الرحالة الانكليزي جيمس بكنغهام الذي مرّ بها سنة ١٨١٦ أكد أن أسواق الموصل تضاهي، بل تتميز عن، أسواق مدينة القاهرة بكثرتها ووفرة ما فيها من سلع وبضائع مستوردة من اوربا والهند والمناطق المجاورة<sup>(٣)</sup>.

لقد تمتعت الموصل بمركز تجاري مهم طيلة عهد السيطرة العثمانية تقريباً، فقد كانت مركزاً رئيساً في الشطر الشمالي من العراق لأنها تتوسط المنطقة الجبلية الكردية واقليم الجزيرة ومنطقة البادية. وترتب على ذلك ان صارت اسواق الموصل مقصد سكان تلك المناطق "فتأتيتها الاعراب من البادية والاكرد من الجبال ويتعاون منها ما يحتاجونه"<sup>(٤)</sup>. وفضلاً عن ذلك إرتبطت الموصل بعلاقات تجارية، عبر طرق برية ونهرية، مع مدن العراق المهمة في الوسط والجنوب (بغداد والبصرة) ومع البلدان المجاورة مثل بلاد الشام والأناضول وبلاد فارس<sup>(٥)</sup>. كما شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر نمو تجارة التصدير والاستيراد بين الموصل من جهة وبين انكلترا وفرنسا ودول اوربية أخرى والهند من جهة ثانية<sup>(٦)</sup>.

إن مصادر معلوماتنا عن اسواق الموصل في العهد العثماني تكاد تكون محدودة. وتتمثل تلك المعلومات فيما ورد في كتابات الرحالة الأوربيين، وبعض التقارير القنصلية البريطانية<sup>(٧)</sup>، وإشارات في مصادر تاريخية محلية<sup>(٨)</sup>، وفي السالنامات العثمانية (الكتب السنوية) الخاصة بولاية الموصل<sup>(٩)</sup>، وبعض الوثائق العثمانية<sup>(١٠)</sup>. ومع عدم التقليل من أهمية تلك المعلومات فإنها لا تضاهي، في جوانب عديدة، المعلومات التي تتضمنها الوثائق المحلية التي يتناولها هذا البحث، الا وهي سجلات المحكمة الشرعية في الموصل.

وإذا كانت دراسة سجلات محكمة الموصل وتقييم أهميتها التاريخية مسألة غير مسبوقة، على حد علمنا، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمثيلاتها من سجلات المحاكم في العديد من المدن العربية والعراقية المهمة الأخرى. فمنذ حوالي ربع قرن والمؤرخون العرب يواجهون الاهتمام الى هذه الوثائق المحلية المهمة، والتي تتجاوز مئات السجلات في كل محكمة من المحاكم<sup>(١١)</sup>. فكتبوا عن تلك السجلات وأهميتها في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العربي الحديث<sup>(١٢)</sup>، كما اعتمدوا عليها في بحوثهم ومؤلفاتهم ورسائلهم الجامعية<sup>(١٣)</sup>.

يبلغ عدد سجلات محكمة الموصل الشرعية ٢٣٥ سجلاً محفوظة في محكمة الاحوال الشخصية بالموصل وسيتم نقلها الى دار الكتب والوثائق ببغداد<sup>(١٤)</sup>. ويحمل قسم من هذه السجلات أرقاماً واضحة وقسم بلا ارقام أو أنها غير واضحة. وتغطي هذه السجلات فترة زمنية طويلة تبدأ منذ أواخر عهد الاسرة الجليلية، التي حكمت الموصل بين ١٧٢٦-١٨٣٤، ذلك ان تاريخ أقدم سجل يعود الى سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦-١٨٢٧م. كما أن المجموعة تتضمن سجلات عديدة تخص فترتي الاحتلال والانتداب البريطاني (١٩١٨-١٩٣٢م). وتختلف السجلات من حيث الشكل والحجم، إذ أن السجلات القديمة منها طويلة ورفيعة يبلغ طولها ٤١ سم أو أكثر قليلاً وعرضها ١٥ أو ١٦ سم، أما السجلات المتأخرة فيبلغ طولها ٤١ سم وعرضها ٢٧ سم. كما ان عدد الصفحات يختلف من سجل لآخر، فهناك سجل يعود الى سنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ/١٨٧٥-١٨٧٦م يضم ٩٧ صفحة وسجل يعود الى سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م يضم ٣١٥ صفحة، وسجل يعود الى سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م يضم ٢٦٣ صفحة، وسجل يعود الى ١٣٢١-١٣٢٢هـ/١٩٠٤-١٩٠٥ يضم ٢٠٥ صفحات. ويبدأ كل سجل عادة بمقدمة من عدة أسطر تتضمن اسم القاضي الذي افتتح في عهده السجل ومضمون ذلك السجل فهناك مثلاً سجل يبدأ بعبارة "الحمد لله الذي شرع كتب الصكوك والسجلات تحرزاً عن ضياع حقوق المسلمين والمسلمات... وبعد فهذه جريدة جيدة وخريطة جيدة اتخذت لكتب الصكوك والسجلات ولضبط الدعاوى الشرعية والمراسلات الواقعة لدى الفقير اليه عز شأنه..."<sup>(١٥)</sup>. وسجل آخر يبدأ بعبارة "قد وقع الابتداء بتنظيم هذا السجل المحفوظ في زمن نيابت [كذا] من هو بعين العناية ملحوظ أعلم العلماء بلامين الحائز لرتبة الحرمين المحترمين حضرة ذي السماحة معروف أفندي كان الله له فيما يعيد ويبيدي أمين"<sup>(١٦)</sup>. وبعد هذه المقدمة تبدأ عملية تسجيل الدعاوى والمعاملات المعروضة على المحكمة. أما اللغة التي

دُونت بها السجلات فهي العربية والتركية، ومعظمها مكتوبة بخط حسن وواضح، مع وجود أوراق في بعض السجلات لا يمكن قراءتها بسبب تعرضها للتلف نتيجة لعدم حفظ السجلات في أماكن مناسبة<sup>(١٧)</sup>. ويثبت لكل دعوى أو معاملة رقم (نومرو) و تاريخ، وتختلف تلك الدعاوى والمعاملات من سجل لآخر فهناك سجلات مخصصة لدعاوى النفقة والوصاية حصراً<sup>(١٨)</sup>، وأخرى لقضايا حصر التركات والوراثة<sup>(١٩)</sup>، وسجلات أخرى معظمها قضايا تصديق كفالات وتسجيل سندات ومبيعات وتصفية أموال تجار تعرضوا للافلاس وغير ذلك<sup>(٢٠)</sup>. وسجلات أخرى مخصصة لدعاوى ومعاملات مختلفة من زواج وطلاق، ودعاوى بيع وشراء وتجاوزات وسرقات، وتوزيع تركات، وشؤون أوقاف... الخ. وهناك سجلات، وخاصة سجلات المحكمة الشرعية في الموصل قبل عهد الإصلاحات العثمانية (التنظيمات ١٨٣٩-١٨٧٦)، تتضمن نصوص فرامين (أي مراسيم) تعيين الولاة، والفرامين والأوامر والتعليمات الموجهة الى ولاية الموصل وقضاتها من قبل السلطان أو الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) أو شيخ الإسلام (المفتي الأكبر)، إضافة الى أوامر الولاة أنفسهم، ونصوص القوانين والتعليمات الصادرة، ثم الدعاوى والمعاملات المعروضة على المحكمة الشرعية<sup>(٢١)</sup>. ومثل هذه السجلات تقتصر حصراً على فترة ما قبل التنظيمات العثمانية عندما كانت المحاكم الشرعية هي المحاكم الوحيدة في الدولة العثمانية وولاياتها، وكان القاضي يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة يومئذ، فهو المكلف بتطبيق احكام الشريعة والاشراف على الاسواق ومتابعة الشؤون الخاصة بالضرائب والرسوم والأوقاف في منطقتة وغير ذلك<sup>(٢٢)</sup>.

ومنذ عهد التنظيمات صدرت قوانين ومراسيم عديدة لتحديث النظام القضائي في الدولة العثمانية، وقد تأسست بموجبها محاكم مدنية الى جانب المحاكم الشرعية. ففي سنة ١٨٧٨ صدر قانون تشكيل المحاكم المدنية في مراكز الألوية (السنجاق) وتوابعها، فتأسست في الموصل الى جانب المحكمة الشرعية محكمة حقوق بدائية ومحكمة جزاء بدائية ودائرة تحقيق ودائرة مدعي عام<sup>(٢٣)</sup>. كما تأسس قسم للدعاوى التجارية في محكمة البداة بالموصل (محكمة بدايت تجارت قسيمي)<sup>(٢٤)</sup> وقد ألغي هذا القسم في سنة ١٨٩٤ واوكلت مهامه الى محكمة البداة، كما تأسست محكمة استئناف في الموصل سنة ١٨٩٩<sup>(٢٥)</sup>. وهكذا توزعت صلاحيات المحاكم الشرعية القديمة بين هذه المحاكم الجديدة، واصبحت الاولى تقتصر على النظر في

قضايا الاحوال الشخصية حصراً، وهذا واضح تماماً من مراجعة السجلات المتأخرة لتلك المحاكم<sup>(٢٦)</sup>.

ان سجلات المحكمة الشرعية بالموصل تُعد مصدراً فريداً لتاريخ الموصل الاجتماعي والاقتصادي منذ أواخر عهد الاسرة الجليلية وحتى نهاية عهد السيطرة العثمانية سنة ١٩١٨، ويمكن للباحثين الاستفادة منها للتعرف على جوانب مختلفة من حياة المجتمع الموصلية إبان تلك الفترة. وبقدر تعلق الأمر بأسواق الموصل فإن تلك السجلات تقدم للمؤرخ الاقتصادي معلومات تفصيلية قد لا يجد مثيلاً لها في مصادر تاريخية أخرى. ومن خلال مراجعة معلومات عدد من هذه السجلات تبين لنا أنها تتضمن معلومات، بعضها تفصيلية ودقيقة، عن أسواق الموصل والعاملين فيها وطبيعة المعاملات التجارية فيها. ويمكن تصنيف معلومات تلك السجلات عن أسواق الموصل على النحو الآتي:

#### ١- الاسواق والقيصريات :-

تتخر سجلات المحاكم في الموصل بأسماء أسواق وقيصريات المدينة التي يرد ذكرها في الكثير من الدعاوى والمعاملات المعروضة على المحاكم. ومن خلال ذلك يمكن للباحث أو المؤرخ التعرف على عدد الاسواق والقيصريات في الموصل وتخصص كل سوق أو قيصرية في التعامل بسلع ومنتجات معينة محلية أو مستوردة. فمن الاسواق والقيصريات التي ترد بكثرة في السجلات سوق الميدان (يُذكر أحياناً سوق ميدان القلعة)، وسوق الجيتجية<sup>(٢٧)</sup> المسمى أيضاً بسوق العتمه، وسوق العطارين، وسوق الشعارين، وسوق الشعارين القديم، وسوق الصياغ، وسوق الصياغ القديم، وسوق خزرج، وسوق السراجين، وسوق الهراج، والسوق الكبير الشهير بسوق الخبازين، وسوق الحنطة، وسوق الحنطة القديم، وسوق الملاحين، وسوق القزازين، وسوق الكبابجية، وسوق البلانجية<sup>(٢٨)</sup>، وسوق الجزمجية، وسوق الجبوقجية<sup>(٢٩)</sup>، وسوق البصل، وسوق القصابين، وسوق الحدادين وغيرها. ومن القيصريات قيصرية سباهي بازار، وقيصرية البابوجية، وقيصرية الاسكجية<sup>(٣٠)</sup>، وقيصرية العباجية، وقيصرية الاربوكية وغيرها<sup>(٣١)</sup> وتشير السجلات أحياناً الى مواقع بعض الاسواق والقيصريات أو أوصافها، فنقرأ سوق باب الجسر...مقابل قهوه خانة الكمرك<sup>(٣٢)</sup> و"سوق

\* يقصد بالقيصرية عادة السوق المسقف ذو المداخل العديدة.

الشعارين الكائن قرب جامع حضرة النبي جرجيس<sup>(٣٣)</sup> و"سوق البلانجية قرب باب الطوب"<sup>(٣٤)</sup>، و"قيصرية العباجية الواقعة قرب سوق القزازين"<sup>(٣٥)</sup> ونقرأ عن قيصرية الاربوكية بأنها<sup>(٣٦)</sup> اثني وعشرين دكان، نصفها وقف ونصف الآخر [كذا] بيد قاسم باشا. ثمانية من الاثني وعشرين دكان شغالة والباقي منها بطالة<sup>(٣٦)</sup>. كما ترد إشارات أحياناً عن بيع دكاكين وتسجيل سند البيع في المحكمة الشرعية<sup>(٣٧)</sup>.

## ٢- الخانات التجارية:

شغلت الخانات حيزاً مهماً من أسواق الموصل وكانت تجري في معظمها معاملات تجارية، كما ان فيها دكاكين ومحلات وغرف تستخدم أما لبيع وشراء مختلف السلع والمنتجات او لخزنها. وجميع الخانات التي يرد ذكرها في السجلات معروفة لأهل المدينة كما ان العديد منها ما يزال قائماً. ومن الخانات التي ترد في السجلات خان الفحم، و خان الشط، و خان الجفت، و خان شيخ السبعة، و خان الحاج قاسم آغا، و خان عبيد آغا، و خان السواد، و خان بيت الحاجيات، و خان المستر رسام أو خان الباليز<sup>(٣٨)</sup>، و خان الجبوقجية، و خان الكبير، و خان السقالين وغيرها. وخلافاً للأسواق والقيصريات فان في السجلات معلومات أوفر عن الخانات ومحتوياتها وملكياتها ومواقعها. فنقرأ مثلاً "الخان الكائن على الشط الواقع في باب الجسر الشهير بخان الشط"<sup>(٣٩)</sup>، أو "الخان الصغير الواقع قرب باب الطوب.. الشهير بخان بيت الحاجيات الذي هو وقف الذرية"<sup>(٤٠)</sup>، ونقرأ مرة أخرى عن خان الشط ووصفه "خان الشط الكائن بين جامع الاغوات وبين دائرة الكمرك القديم، ومن الستة عشر دكاناً التابعة له أعني الاحدى عشر دكاناً المخرجة منه والخمسة دكاكين الواقعة تحت قهوة الكمرك"<sup>(٤١)</sup>، ونقرأ أيضاً في سجل آخر "خان النفط وثمان دكاكين المتصلة به التابعة له المحدودات من حيث المجموع بخان بيت عبيد آغا و خان بيت بكر أفندي ومن الطرفين بطريق عام الواقعات في سوق البلانجية..."<sup>(٤٢)</sup>، و"خان الجبوقجية والاثني عشر دكاناً المتصلة به والتابعة له..."<sup>(٤٣)</sup>، و"خان السواد والعشرين دكاناً المتصلة به التابعة له المحدودات من حيث المجموع بجامع سوق الحنطة العتيق و خان الجبوقجية المذكور ومن الطرفين بطريق عام الواقعات في سوق الجبوقجية المسمى أيضاً بسوق العتمه"<sup>(٤٤)</sup>، ونقرأ وصفاً تفصيلياً عن خان الباليز ضمن دعوى بخصوص بيع الربع الشائع من ذلك الخان من قبل الشمس يوسف بن القس انطوان الى الحاج حسن جلبي في آخر يوم من ذي الحجة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م جاء فيه "المشتمل ذلك الخان

على ثلاثة كنوج [خزانات] أعني في كل زاوية من الخان المذكور كنج واحد، أحدهم في داخله أوطتان أحدهما جفت أعني واحدة في داخل الأخرى والثانية منفردة. والكنج الثاني فيه أوطه منفرد ورهره مقوس؟ والكنج الثالث فيه أوطه كبيرة، وعلى سرداب وبير [كذا] ماء في الحوش، وعلى قنطرة فيه أربعة عشر دكاناً منها ثلاثة دكاكين جفت وأحد عشر دكاناً منفردات، وعلى أوطتين أحدهما منفردة والأخرى جفت، وعلى ديوانخانة فوق باب الخان وأوطه للمكتب ومخزن كبير في داخل مخزن ومطبخ، وعلى ستة عشر أوطه تحتانية منها ثلاث عشرة أوطه جفت أحدها في داخل الأخرى وثلاث أوطات منفردات، وعلى ست وعشرين أوطه فوقانية، وعلى تسعة عشر رواقاً فوقاني، وعلى دكان خارج الخان المذكور المتصلة به الكائنة في قرب بابه المحدود ذلك الخان بالحمام الشهيرة بالحمام الصالحية وبسور المدينة المذكورة وبالمصبغة التي كانت في السابق دكان حداد<sup>(٤٥)</sup>. وتهمل السجلات أحياناً ذكر تفاصيل مماثلة عن الخانات وتكتفي بعبارة "المعلوم المشتملات والحدود"<sup>(٤٦)</sup>. أو "شهرته تغني عن ذكر حدوده"<sup>(٤٧)</sup>.

وأخيراً فإن السجلات تعطينا فكرة أيضاً عن إيجار المحلات في بعض الخانات التجارية. فقد كان إيجار كل غرفة (أوطه) في خان بيت الحاجيات ١٥٠ قرش سنوياً وفقاً لدعوى مؤرخة في ١٤ ربيع الأول ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م<sup>(٤٨)</sup> ونقرأ في دعوى مؤرخة في ٧ ربيع الأول ١٣١٦هـ/١٨٩٨م أن شخصاً استأجر ١٠ غرف في خان الشط أحدها للسكن والتسع الباقية لخزن الصوف وإن إيجار كل غرفة قرش واحد يومياً، وكانت في الخان المذكور حصة للحرمين الشريفين ويتم إيجار تلك الحصة الوقفية عن طريق المزايمة<sup>(٤٩)</sup>.

### ٣- النقود المتداولة في اسواق الموصل:

تقدم سجلات المحاكم معلومات تفصيلية ودقيقة عن النقود المتداولة في اسواق الموصل والمتغيرات الحاصلة في قيمة البعض منها مما لا يجده الباحث أو المؤرخ في أي مصدر آخر. وتؤكد لنا هذه السجلات ان النقود العثمانية كانت لها الارجحية في اسواق الموصل، خلافاً لاسواق مدن عراقية أخرى كالبصرة وبغداد حيث لاقت النقود الاجنبية رواجاً حتى طغت على النقود الرسمية العثمانية في بعض انواع التعامل<sup>(٥٠)</sup>.

وقبل التطرق الى ذكر النقود المتداولة في اسواق الموصل ابان الفترة التي تغطيها السجلات لا بد من الاشارة الى ان تلك السجلات تكرر الإشارة الى ان نقد عثماني فضي قديم

هو الآقجة التي توقف ضربها منذ سنة ١٢٣٤هـ/١٨٢٧م. ومع ان ذلك النقد لم يعد قيد التداول فان العرف جرى في الموصل على اعتباره، في امور الوقف، سهماً يحسب مقابلته حسب الوارد دون ان يكون له علاقة بوزن الفضة او قيمتها<sup>(٥١)</sup>. كما ترد في سجلات المحاكم بكثرة عند ذكر المهر أو مؤخر الصداق الذي بذمة الزوج، وكمثال على ذلك نقراً في سجل يعود الى سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م دعوى من كرجية بنت أحمد من محلة الجامع الكبير على زوجها سيد جاور بن سيد ذو النون من محلة عبدو خوب جاء فيها لها في ذمتها ٥٠ مثقالاً من المثاقيل المتعارفة في المهر في عرف اهل الموصل وهي عبارة عن مائة وستة عشر غرشاً وست عشرة بارة واقجتين بحساب كل مثقال بغرشين\*\* وثلاث عشر بارة وأقجة وذلك عن بقية مهرها المعجل<sup>(٥٢)</sup>. اما عن ذكر الآقجة ضمن حصص الوقفيات فنقرأ في سجل آخر يعود الى سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م أيضاً عن "تخصيص يومية مقدار ثلاث اقجات من وقف مصبغة الموصل الى العلماء والسادة في الموصل"<sup>(٥٣)</sup>.

أوردت سجلات محاكم الموصل مراراً ذكر النقود العثمانية وقيمة كل منها بالنسبة الى الأخرى وبالنسبة الى الجنيه الإنكليزي الذي ورد ذكره بأسم "الليرة الإنكليزية"<sup>(٥٤)</sup>. ووفقاً لتلك السجلات فان البارة، وهي عملة فضية عثمانية، كانت أصغر نقد عثماني وكانت تساوي ٤٠/١ من القرش<sup>(٥٥)</sup>. وكان القرش، وهو نقد فضي، وحدة نقدية أساسية وهو على نوعين، الاول القرش الصاغ (او الخالص) ويسمى أيضاً القرش الرومي، والثاني هو القرش الراج وكان الأول يعادل حوالي ١,٢٥ من الثاني. فقد ورد في دعوى مؤرخة في ٥ ذي الحجة ١٣١٠هـ/١٨٩٣م أن ٦٤٩٣٧,٥ قرشاً رابحة تعادل ٤٨٣٨٥ قرشاً خالصاً (أي قرش صاغ)<sup>(٥٦)</sup>، كما ورد في دعوى أخرى مؤرخة في بداية ربيع الاول ١٣١٥هـ/١٨٩٧م أن ٥٣٤٩ قرشاً رابحة تعادل ٣٩٨٥ قرشاً خالصاً<sup>(٥٧)</sup>.

اما مضاعفات القرش فهي عديدة، وكلها نقود فضية، وهي حسب تسلسل قيمتها، الجرخي الذي يعادل قرشين و ١٠ بارات أي قرشين وربع، ثم البشلك (وهي كلمة تركية تعني ابو الخمسة) ويعادل ٥ قروش، والنقد المعروف بأسم التلق أو التلك (وهي كلمة تركية تعني أبو

\* وهو غير المثقال المتعارف عليه لدى صاغة الموصل والذي كانت قيمة المثقال منه اعلى بكثير

كما سيرد في الصفحات اللاحقة.

\*\* ورد القرش في جميع السجلات بصيغة "غرش".



الستة) ويساوي ٦ قروش. وهناك المجيدي، الذي يذكر بأسم مجيدي فضة مرة ومجيدي ابيض مرة أخرى<sup>(٥٨)</sup>، وكان يعادل ٢٠,٥ قرشاً، وربما هو النقد نفسه الذي ورد في سجل يعود الى سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م بأسم (غازي) وكان يساوي ٢٠ قرشاً<sup>(٥٩)</sup>. وأخيراً توجد في سجل يعود الى سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م الى نقد هو "القمرى" دون الاشارة الى قيمته<sup>(٦٠)</sup>. ونعلم من مصادر أخرى ان هذا القمري هو نقد مضروب من سبيكة الفضة والنحاس ويعادل نصف قرش صاغ<sup>(٦١)</sup>.

اما النقد الذهبي العثماني فهو الليرة الذي ورد في السجلات على شكل (ليرا عثمانية- عثمانلو ليراسي) تارةً والليرة المجيدية تارةً أخرى<sup>(٦٢)</sup> وكانت الليرة الذهبية تعادل ١٠٣ قرش صاغ حسب سجل يعود الى سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م<sup>(٦٣)</sup> كما كانت تعادل ١٣٠ قرشاً رائجاً حسب سجل يعود الى سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م<sup>(٦٤)</sup> ومع انخفاض قيمة الفضة بالنسبة الى الذهب تغيرت قيمة الليرة الذهبية بالنسبة للقرش الصاغ فأصبحت كل ليرة تعادل ١٠٧ قرشاً صاغاً في سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م<sup>(٦٥)</sup>. كما ارتفعت قيمتها بالنسبة للقرش الرائج فاصبحت الليرة الذهبية تعادل ١٣٥,٥ قرشاً رائجاً في سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م<sup>(٦٦)</sup>. ثم ١٣٧,٥ قرشاً رائجاً في سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٤م<sup>(٦٧)</sup> ويؤشر سجل يعود الى هذه السنة الأخيرة انخفاضاً في قيمة المجيدي الفضة إزاء القرش الصاغ حيث أصبح المجيدي الفضة يعادل ١٩ قرش صاغ<sup>(٦٨)</sup>. بعد أن كان يعادل ٢١,٥ قرش صاغ.

أما الجنيه الانكليزي الذهبي فقد ورد في سجل يعود الى سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م وكان يعادل ١١٣ قرش صاغ<sup>(٦٩)</sup>، ثم ارتفعت قيمته في سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م الى ١١٦ قرش خالص (أوصاغ)<sup>(٧٠)</sup>. وأخيراً ورد ذكر في بعض السجلات للفرنك الفرنسي ضمن حسابات بعض التجار وقيمة البضاعة المصدرة<sup>(٧١)</sup>. ولكن دون بيان قيمته ازاء النقود المتداولة في أسواق الموصل.

#### ٤- الأسعار:-

تتضمن الكثير من الدعاوى والمعاملات المدونة في سجلات المحاكم، ولاسيما حصر التركات وسندات البيع وعدم الوفاء بالدين، اشارات كثيرة الى أسعار مختلف السلع والمنتجات والحيوانات في الموصل<sup>(٧٢)</sup>. ويمكن للباحث او المورخ الذي يتتبع هذه السجلات حسب تسلسلها الزمني معرفة حركة الاسعار صعوداً وهبوطاً من حين لآخر. فمثلاً نقرأ في دعوى

مؤرخة في ١٩ محرم ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م أن طغار الشعير بثلاثين قرشاً، بينما تبلغ قيمة طغار الشعير ٥٠ قرشاً في دعوى أخرى مؤرخة في ٧ شعبان ١٣٢١هـ/١٩٠٤م. كما نقرأ في دعوى مؤرخة في ٢٦ صفر ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م أن قيمة ٣٠ من الرز هو ٣٠٠ قرشاً (أي ١٠ قروش لكل من)، بينما بلغت قيمة ستة أمان من الرز ١٣٥ قرشاً (أي ٢٢,٥ قرشاً لكل من) حسب دعوى مؤرخة في شعبان ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م<sup>(٧٤)</sup> أو نقرأ دعوى مؤرخة في ربيع الأول ١٣٠١هـ/١٨٨٤م احتسب متقال الذهب بحوالي ٨٠,٢٥ قرش، في حين أن سعر المتقال احتسب في دعوى مؤرخة في ربيع الآخر ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م بحوالي ٨٣,٣٠ قرشاً<sup>(٧٥)</sup>، وهناك أمثلة أخرى كثيرة لا يتسع المجال لايرادها هنا. وحتى بدون هذه الأرقام عن الاسعار يمكن للمؤرخ الاقتصادي ان يستنتج اوضاع السوق والاسعار من دعاوى النفقة الزوجية او نفقة الاولاد الواردة في السجلات. فقد خُفِضت نفقة مقدارها ١٥ قرش شهرياً في جمادى الاخرى ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ثم تقرر زيادتها بعد سنة واحدة فقط الى ٢٠ قرشاً بسبب غلاء الاسعار<sup>(٧٦)</sup> وعلى العكس من ذلك نقرأ عن نفقة مقدارها ٣٠ قرشاً شهرياً في ربيع الآخر ١٣١٠هـ/١٨٩٢م ثم تقرر تخفيضها الى ٢٠ قرشاً شهرياً في ذي الحجة ١٣١٩هـ/١٩٠٢م بسبب رخص الاسعار<sup>(٧٧)</sup>.

#### ٥- المعاملات التجارية وشؤون العاملين في الاسواق:-

لا تكتفي سجلات محاكم الموصل بذكر الاسواق والخانات والنقود والاسعار حسب بل تقدم لنا تفاصيل وافية جداً عن طبيعة المعاملات التجارية في اسواق الموصل وشؤون العاملين فيها، وهو أمر تنفرد به هذه السجلات أحياناً عن غيرها من المصادر التاريخية. والحقيقة أن المجال لا يتسع هنا لايراد عشرات، ان لم نقل مئات، الأمثلة الواردة في تلك السجلات عن المعاملات التجارية، وبدلاً من ذلك يمكن ذكر ملاحظات عامة مع الإحالة الى بعض السجلات، وهذه الملاحظات هي:-

اولاً:- ان البيع بالأجل (لعدة أشهر أو لأكثر من سنة) كان أمراً شائعاً بين العاملين في السوق من تجار واصحاب دكاكين ومحلات. ويتم ذلك عادة من خلال تقديم سند ممضي ومختوم من قبل المدين يُحدد فيه السلعة المشتراة من قبله وثمانها وموعد اداء ذلك الثمن الى البائع<sup>(٧٨)</sup> او قد يرهن المشتري عقاراً أو جزءاً من عقار ضماناً لاداء الدين في مواعده المحدد<sup>(٧٩)</sup> وفي حالات عديدة تنشأ المشاكل بين البائع والمشتري لعدم تمكن الأخير من الوفاء بدينه في الأجل

المحدد. وتورد سجلات محاكم الموصل أمثلة كثيرة عن دعاوى ضد أشخاص عاملين في اسواق الموصل لم يفوا بدينهم في أجله المحدد، أو دعاوى رفعها الدائنون لتثبيت ديون من هذا النوع بذمة أشخاص وافتهم المنية وخلفوا شركة<sup>(٨٠)</sup>.

**ثانياً:** - ان اسلوب العمل من خلال الشراكة كان مألوفاً في اسواق الموصل. وكان الاسلوب الشائع هو "شركة المضاربة"، التي تعرف محلياً بأسم (قرّاش وكتّاف)<sup>(٨١)</sup>، وهو اسلوب قديم معروف ليس في الموصل حسب بل في المنطقة عموماً<sup>(٨٢)</sup>. وبموجب هذه الشركة يقدم الطرف الاول (أي القرّاش) مبلغاً من المال الى الطرف الثاني (الكتّاف) ليعمل في البيع والشراء في السوق على ان يتم اقتسام الربح المتحقق مناصفةً، وتزخر سجلات محاكم الموصل بأمثلة كثيرة على هذا الاسلوب من الشراكة<sup>(٨٣)</sup>. وهناك اشارات اقل الى نوع آخر من الشراكة المعروفة بأسم "شركة العنان"، فقد ورد في دعوى مؤرخة في ١٦ صفر ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م أن شخصين قدما مبلغاً من المال الى رجل وابنه لكي يعمل في البيع والشراء في الدباغة على ان يكون الربح والخسارة بالمخامسة بواقع ثلاثة أخماس لاصحاب المال وخمسين للرجل وابنه. وقد تم فسخ الشركة بعد سنتين<sup>(٨٤)</sup>.

**ثالثاً:** - وهناك اسلوب آخر من التعامل وهو ان يعطي التاجر، من الموصل أو خارجها، بضاعة الى شخص آخر لبيعها في اسواق الموصل مقابل اجرة تسمى "حق السعي" حسبما ورد في دعوى مؤرخة في شعبان ١٣١١هـ / ١٨٩٤م<sup>(٨٥)</sup>.

**رابعاً:** - ان السجلات توضح المعاملات التجارية بين العاملين في اسواقها وبين المناطق الأخرى بشكل مباشر أحياناً وبشكل غير مباشر أحياناً أخرى. فهناك إشارات الى معاملات تجارية مع بغداد<sup>(٨٦)</sup>، ومع بلاد الشام<sup>(٨٧)</sup>، ومع بلاد فارس<sup>(٨٨)</sup>، ومع انكلترة<sup>(٨٩)</sup>، ومع فرنسا<sup>(٩٠)</sup>، فضلاً عن ذكر وجود بضائع من مناشيء أخرى كالصين مثلاً في اسواق الموصل<sup>(٩١)</sup>، واستيراد مواد من مناطق ضمن ولاية الموصل نفسها كالخشب من زاخو<sup>(٩٢)</sup>.

**خامساً:** - تذكر السجلات جميع الاوزان والمكاييل التي جرى التعامل بها في اسواق الموصل وهي، المن، والطغار "تغار" والوزنة، وحقّة الاستانة، القنطار، والمتقال، والحبّة، والدرهم<sup>(٩٣)</sup>. وجميع هذه الاوزان والمكاييل تقريباً معروفة حتى اليوم لدى كثير من العاملين

° ترد أيضاً أفة أو أوقية الاستانة أحياناً.

في اسواق الموصل. وتوضح السجلات أحياناً العلاقة بين هذه الاوزان والمكاييل فالقنطار مثلاً كان يساوي ٢٠٠ حقة استانة<sup>(٩٤)</sup>.

واخيراً فان هناك معلومات مفيدة في السجلات عن احوال العاملين في اسواق الموصل وتنظيمهم المهني. فهناك اشارات الى الاصناف الحرفية في العديد من السجلات<sup>(٩٥)</sup>، فضلاً عن الاشارة الى غرفة تجارة الموصل التي وردت بأسم "هيئة اوطة التجارة والزراع" مرة<sup>(٩٦)</sup> و"هيئة مجلس التجارة والزراعة" مرة أخرى مع الاشارة الى احدى مهامها وهي المصادقة على ثروة التجار لغرض المعاملات الرسمية من كفالات لدى المحاكم وغير ذلك<sup>(٩٧)</sup>. ويورد اقدم سجل اشارة الى تظلم الاصناف الحرفية في الموصل في أواخر عهد الاسرة الجليلية من الضريبة السنوية "الساليان" المفروض على الاصناف الحرفية<sup>(٩٨)</sup> وتشير السجلات ايضاً الى حالات الافلاس التي تعرض لها بعض تجار الموصل ونصب وكلاء لتميز وتصفية الدعاوى المتعلقة بهم<sup>(٩٩)</sup>.

الحقيقة ان هناك الكثير مما يمكن ايراده عن سجلات المحاكم في الموصل واهميتها في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمدينة، لكن ذلك غير ممكن ضمن حدود هذا البحث. ولكن المجال متاح امام الباحثين والمؤرخين للاستفادة منها وتقديم دراسات اكثر تفصيلاً عنها. والواقع ان الحاجة تدعو الى بذل مساع جادة لابقاء هذه السجلات في الموصل بايداعها في مكتبة مركز دراسات الموصل او اية مكتبة أخرى في المدينة تضمن الحفاظ عليها، وصيانتها، وتسهيل اطلاع الباحثين عليها.

#### الهوامش

١. ليونهارت راوولف، رحلة المشرق الى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين (بغداد- ١٩٧٨- ترجمة سليم طه التكريتي) ص ٢٠٥، جان باتيست تافرنيه؛ العراق في القرن السابع عشر (بغداد- ١٩٤٤- ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد) ص ٥٨.
٢. ج.أ. اوليفيه، رحلة اوليفيه الى العراق ١٧٩٤-١٧٩٦ (بغداد- ١٩٨٨- ترجمة يوسف حبي) ص ٤٧.
٣. جيمس بكنغهام، رحلتي الى العراق (بغداد- ١٩٦٨- ترجمة سليم طه التكريتي) ص ٦١.
٤. دومنيكو لانزا، الموصل في القرن الثامن عشر (الموصل- ١٩٥٣- ترجمة روفائيل بيداويد) ص ١٧.

٥. زهير علي احمد النحاس، النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، رسالة دكتوراه-كلية الآداب-جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص ص ٥-١١.

٦. لمزيد من التفاصيل راجع، المصدر نفسه، ص ص ٢١-٢٥.

٧. المقصود هنا التقارير التجارية التي كان يقدمها القنصل البريطاني في الموصل الى حكومته سنوياً بعنوان Report on the Trade of Mosul .

٨. راجع على سبيل المثال مؤلفات المؤرخ الموصلية المعروف ياسين بن خير الله الخطيب العمري العديدة التي كرر فيها اشارات كثيرة تخص اسواق الموصل.

٩. صدرت خمس سالنانات عن ولاية الموصل وهي سالنانات السنوات ١٣٠٨هـ، ١٣١٠هـ، ١٣١٢هـ، ١٣٢٥هـ، ١٣٣٠هـ، وتقدم هذه السالنانات أرقاماً عن اعداد الدكاكين والخانات في اسواق الموصل دون مزيد من التفاصيل ، راجع مثلاً:

موصل ولايتي سالنامه سي، ١٣١٢هـ، ص ٢٦٢ حيث تكتفي السالنامة بالقول ان في مدينة الموصل ٢٦٧٧ دكان ومغازه (محل تجاري).

١٠. ومنها مثلاً الوثائق التي تضمنت معلومات عن اسواق الموصل في القرن السادس عشر والتي نُشرت في ؛

Omer L. Barkan , XV ve XVI inci asirlarda Osmanli im parator lugunda Zirai ekonominin hukuki ve mali esasleri (Istanbul- 1943) vol I. pp. 176-178.

وكذلك

Basbakanlik Devlet Arsivleri Genel Mudurlugu Osmanli Arsivi Daire Baskanligi: Musul-Kerkuk ile ilgili arsiv belge leri 1525-1919 (Ankara-1993) pp.59-68.

١١. مثال ذلك ان عدد سجلات المحكمة الشرعية في القدس بلغ ٦٠٥ سجلاً، وفي بغداد ٦٨٠ سجلاً، أنظر؛ محمود علي عطا الله، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي (نابلس-١٩٩١) ص، م؛ عماد عبد السلام رؤوف "سجلات المحكمة الشرعية ببغداد"، مجلة المورد، م ١٢، ع ٣، ١٩٨٣، ص ٢٢٩.

١٢. انظر مثلاً: روؤف، المصدر نفسه، ص ص ٢٢٩-٣٤٦، عبد الودود يوسف، "سجلات المحاكم الشرعية كمصدر اساسي لتاريخ العرب في العصر العثماني"المجلة التاريخية المصرية، م ١٩، ١٩٧٢، مصطفى كاظم المدامغة، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية (البصرة-١٩٨١).

١٣. انظر مثلاً، النحاس، المصدر السابق؛كاظم باقر علي، الاحوال الاجتماعية في البصرة ١٨٦٩-١٩١٤، دراسة في التاريخ الاجتماعي في ضوء سجلات المحكمة

- الشرعية، رسالة دكتوراه -كلية الآداب-جامعة البصرة، ١٩٩٥، وانظر كذلك عناوين البحوث التي نشرت في؛ عبد الجليل التميمي (محرر)، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني (زغوان-١٩٨٦).
١٤. اطلع الباحث على مجموعة السجلات في محكمة الاحوال الشخصية في الموصل، اما المعلومات التفصيلية فقد نقلها الباحث من المحامي عبد الرحمن الصراف الذي يعمل في هذه السجلات منذ فترة غير قصيرة لاعداد رسالة ماجستير عن "القضاء في الموصل في العهد العثماني الأخير".
١٥. السجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ.
١٦. السجل رقم ٢٣ لسنة ١٣٠٧-١٣٠٨هـ.
١٧. انظر مثلاً صفحات السجل رقم ١١ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٠هـ.
١٨. انظر مثلاً سجل برقم ٣ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٢هـ.
١٩. انظر مثلاً السجل رقم ١١ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٠هـ.
٢٠. سجلات غير مرقمة للسنوات ١٢٩١هـ-١٢٩٦هـ.
٢١. انظر مثلاً سجل المحكمة الشرعية للسنوات ١٢٤٢-١٢٥١هـ.
٢٢. لمزيد من التفاصيل راجع؛ خليل علي مراد؛ تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠، رسالة ماجستير-كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ص ، ٢٣٥-٢٣٦.
٢٣. ذنون يونس الطائي، الاوضاع الادارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ١٣.
٢٤. موصل ولايتي سالنامه سي، ١٣١٠هـ، ص ٨٥.
٢٥. الطائي، المصدر السابق، ص ١٤.
٢٦. انظر مثلاً، السجل المرقم ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ.
٢٧. يبدو ان تسمية السوق مأخوذة من قماش وألبسة الجيت والتي كان يتاجر بها العاملون في السوق.
٢٨. افادني الزميل الدكتور زهير علي النحاس بأن سوق البلانجية يعني سوق صانعي وبائعي البرادع التي توضع على ظهر حيوانات الركوب والنقل.
٢٩. أي سوق صانعي الجبوق او الشبوق او ما يسمى بالغليون الذي يكون على شكل انبوب طويل نسبياً يوضع في رأسها اداة لحشو التبغ، انظر النحاس، المصدر السابق، ص ٩٦.
٣٠. كلمة اسكي تركية تعني العتيق وربما كان السوق يعمل في تجارة المواد العتيقة.
٣١. انظر مثلاً، السجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ، الدعوى ١٠٩، ١٥٦، ١٨١، سجل سنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى المؤرخة في ٢٨ جمادى الاولى ١٢٨٥هـ، سجل سنة ١٢٩٠هـ، الدعوى المؤرخة في ١٥ رجب ١٢٩٠هـ، السجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ الدعوى رقم (١١٩)، السجل رقم ١٥ لسنة ١٣٠١-

- ١٣٠٣هـ، الدعوى رقم (١٥٥)، وغيرها من السجلات ولمزيد من التفاصيل عن هذه الاسواق والقيصريات ومواقعها وتاريخها راجع، النحاس، المصدر السابق، ص ص ١٠٦-١٣٠، وكذلك الملحق رقم (١١٢) من المصدر نفسه وهو خارطة تفصيلية دقيقة لاسواق وقيصريات وخانات الموصل.
٣٢. السجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ، الدعوى رقم (١٠٩).
٣٣. سجل سنة ١٢٩٠، الدعوى المؤرخة في ١٥ رجب ١٢٩٠هـ.
٣٤. سجل رقم ٣٩ لسنة ١٣٢٣هـ، الدعوى رقم (١٨٩).
٣٥. سجل رقم ٣ يبدأ من صفر ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (١٦٨).
٣٦. سجل للسنوات ١٢٤٢-١٢٥١هـ (أوراقه غير مرقمة).
٣٧. مثال ذلك ماورد في سجل سنة ١٢٩٠هـ عن بيع دكان في محلة باب الميدان بمبلغ ٣٥٠٠ قرش رومي وتسجيل سند البيع في سجل المحكمة الشرعية، أو ما ورد في السجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـ، الدعوى رقم (٧٠) عن بيع شخص لدكة داخل قيصرية الهراج.
٣٨. الباليوز او باليوس كان تطلق على القناصل الاجانب في الدولة العثمانية وكان مالك الخان كرستيان رسام اول نائب قنصل بريطاني عُين في الموصل سنة ١٨٣٩م، ولذا اطلق على الخان خان الباليوز اي خان القنصل.
٣٩. السجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـ، الدعوى رقم (٣٣٤).
٤٠. السجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (١٧).
٤١. السجل رقم ٢٧ لسنة ١٣١٠-١٣١٢هـ، الدعوى رقم (٢٥٢).
٤٢. السجل رقم ٣٩ لسنة ١٣٢٣-١٣٢٤هـ، الدعوى رقم (١٨٩).
٤٣. المصدر نفسه.
٤٤. المصدر نفسه.
٤٥. سجل رقم ٣ يبدأ في صفر ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (٤٢).
٤٦. سجل رقم ٧ لسنة ١٢٩٧-١٢٩٨هـ، الدعوى رقم (٩٧).
٤٧. سجل لسنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى مؤرخة في ١٦ صفر ١٢٨٥هـ.
٤٨. سجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (١٧).
٤٩. سجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـ، الدعوى رقم (٣٣٤).
٥٠. غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩-١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ١٦٨.
٥١. عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني (النجف-١٩٧٥) ص ص ٥٥٤-٥٥٥.
٥٢. سجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ، الدعوى رقم (٨).
٥٣. سجل رقم ٣ يبدأ في صفر ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (١).
٥٤. السجل نفسه، الدعوى رقم (١٠٨).

٥٥. سجل غير مرقم لسنة ١٢٩٣-١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٥)
٥٦. سجل رقم ٢٧ لسنة ١٣١٠-١٣١٢هـ، الدعوى رقم (٨٠).
٥٧. سجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـ، الدعوى رقم (١٢).
٥٨. سجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (٨١)، سجل رقم ٧ لسنة ١٢٩٧-١٢٩٨هـ، الدعوى رقم (٩٠).
٥٩. سجل من جمادى الثانية الى رمضان ١٢٩٠هـ، الدعوى مؤرخة في ٣ شعبان ١٢٩٠هـ.
٦٠. سجل لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، لدعوى رقم (٤٦).
٦١. ج.ج.لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي (ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر) ج-٣، ص ١٠٠٤، علي، المصدر السابق، ص ١٧٢.
٦٢. سجل رقم ٢٣ لسنة ١٣٠٧-١٣٠٩هـ، الدعوى رقم (١٨٦)، سجل لسنة ١٢٩٣-١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨).
٦٣. سجل ١٢٩٣-١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨).
٦٤. سجل رقم ٣ يبدأ في صفر ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (٦٨).
٦٥. سجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (٢٧).
٦٦. سجل رقم ٢٧ لسنة ١٣١٠-١٣١٢هـ، الدعوى رقم (٣٨).
٦٧. سجل رقم ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، الدعوى رقم (٣٤).
٦٨. السجل نفسه، الدعوى (٢٦٤).
٦٩. سجل رقم ٣ يبدأ في صفر ١٢٩٢هـ، الدعوى (١٠٨).
٧٠. سجل غير مرقم يبدأ من محرم ١٢٩٦هـ، الدعوى رقم (٥).
٧١. سجل من محرم ١٢٩٣-محرم ١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨).
٧٢. انظر مثلاً: سجل لسنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى المؤرخة في ١٩ محرم ١٢٨٥هـ، والدعوى المؤرخة في ٢٦ صفر ١٢٨٥هـ، والدعوى المؤرخة في ٩ جمادى الاولى ١٢٨٥هـ، وسجل رقم ١١ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٠هـ، الدعوى رقم (٣٧) و(٣٨) وغيرها من السجلات.
٧٣. المنّ وحدة وزن تعادل ٦٥، حقة موصلية لدى تجار الحبوب،
- Great Britain ,Admiralty Intelligence Department, A Handbook of Mesopotamia (2 nd edition-1918) vol. I ,p.240.
٧٤. سجل سنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى المؤرخة في ١٩ محرم ١٢٨٥هـ، والدعوى المؤرخة في ٢٦ صفر ١٢٨٥هـ، سجل سنة ١٢٩٠هـ، الدعوى المؤرخة في ١٥ شعبان ١٢٩٠هـ، سجل رقم ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، الدعوى رقم (١٨١).
٧٥. السجل رقم ١٤ للفترة ذي الحجة ١٣٠٠هـ-ذي الحجة ١٣٠١هـ، الدعوى رقم (٧١)، وسجل رقم ١١ للسنوات ١٣٠٤-١٣١١هـ، الدعوى رقم (٣٧).



٧٦. السجل رقم ٣ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٠هـ، الدعوى المؤرخة في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٠٩هـ.
٧٧. السجل نفسه، الدعوى المؤرخة في ١٨ ربيع الآخر ١٣١٠، ودعاوى مماثلة في السجل نفسه.
٧٨. السجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ، الدعوى المرقمة (١٦٧)، سجل سنة ١٢٩٠هـ، الدعوى المؤرخة في ١٥ شعبان ١٢٩٠هـ، السجل رقم ٧ لسنة ١٢٩٧-١٢٩٨هـ، الدعوى المرقمة (٣٨) في ٢٧ ذي الحجة ١٢٩٧هـ.
٧٩. انظر مثلاً، السجل رقم ٢٣ لسنة ١٣٠٧-١٣٠٨هـ، الدعوى رقم (١٨٥) في ٢ ذي القعدة ١٣٠٨هـ.
٨٠. انظر مثلاً، السجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (٦٥) في ١٣ ربيع الاول ١٢٩٢هـ، والسجل رقم ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، الدعوى رقم (٤٠٦) في ١٥ صفر ١٣٢٢هـ.
٨١. النحاس، المصدر السابق، ص ١٦٤.
٨٢. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (بيروت- ط ٢-١٩٨٩) ص ٣٠-٣٥.
٨٣. انظر مثلاً، السجل رقم (١) من ربيع الثاني ١٢٩١-رمضان ١٢٩١، الدعوى رقم (٢٦٧) في ارمضان ١٢٩١هـ، سجل محرم ١٢٩٣-محرم ١٢٩٤، دعوى رقم (١٢٥) في غرة رجب ١٢٩٣هـ، سجل من محرم ١٢٩٤-محرم ١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (٢٩) في ٧ ربيع الاول ١٢٩٥، والسجل نفسه، الدعوى رقم (٨٨) وغيرها.
٨٤. سجل سنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى المؤرخة في ١٦ صفر ١٢٨٥.
٨٥. السجل رقم ٢٧ لسنة ١٣١٠-١٣١٢هـ، الدعوى رقم (١٠٦) في ١٩ شعبان ١٣١١هـ.
٨٦. المصدر نفسه، وكذلك السجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ حيث يرد ضمن جهاز عروس (عبا شغل بغداد وزبون شغل الشام)، الدعوى المرقمة (١٨٩)، وسجل من محرم ١٢٩٦هـ، دعوى رقم (٢٨) حول استيراد حديد من بغداد الى الموصل، وغيرها من الاشارات العديدة في السجلات حول استيراد اقمشة ومنسوجات من بغداد.
٨٧. سجل من محرم ١٢٩٣-محرم ١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨).
٨٨. السجل ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، الدعوى رقم (١٢٤) في ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٢١هـ.
٨٩. سجل من محرم ١٢٩٦، الدعوى رقم (٥).
٩٠. سجل من محرم ١٢٩٣-محرم ١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨).
٩١. السجل رقم ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، ورود ذكر لعباءة صنع الصين (عباية جيناوي) في الدعوى المرقمة (٢٥٤) في ٢٣ ذي القعدة ١٣٢١هـ.
٩٢. سجل من محرم ١٢٩٣-محرم ١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (١١٧).

٩٣. حول الاوزان والمكاييل المستخدمة في اسواق الموصل وما يعادلها من الاوزان الانكليزية راجع،

A Handbook of Mesopotamia , vol.I p. 240.

أما ذكر هذه الاوزان والمكاييل فقد ورد في مئات الدعاوى في سجلات المحكمة الشرعية بالموصل.

٩٤. سجل من محرم ١٢٩٦هـ، الدعوى رقم (٣١) في ٢١ ربيع الثاني ١٢٩٦هـ.  
٩٥. وردت الاشارة في أقدم سجل الى "شيوخ الاصناف" في الموصل، كما وردت اشارات في سجلات أخرى الى بعض الأصناف الحرفية في الموصل (صنف التوتونجية، أي باعة التبغ، وصنف البيطارين وصنف الحمامجية وصنف الكيسه جية وغيرهم). أنظر مثلا، سجل ١٢٤٢-١٢٥٢هـ، ورد فيه نص أمر "بيورلدي" من الوالي محمد باشا [اينجه بيرقدار] مؤرخ في ١٥ صفر ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م ورد فيه ذكر "شيوخ الاصناف في الموصل وتجارها المعترين..."، والسجل رقم ٣ الذي يبدأ من صفر ١٢٩٢، والذي يرد فيه ذكر (صنف التوتونجية) ضمن الدعوى رقم (١٠٠) في ٢٥ ربيع الاول ١٢٩٢هـ، كما ورد ذكر (صنف البيطارين) في الدعوى رقم (٨٩) من السجل ذاته.

٩٦. السجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـ، الدعوى رقم (٢٥٧) في ١ جمادى الآخر ١٣١٦هـ.

٩٧. السجل ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، الدعوى رقم (٣٠٦) في ٢٥ ذي الحجة ١٣٢١هـ.

٩٨. سجل ١٢٤٢-١٢٥٢هـ، صورة أمر "بيورلدي" من والي الموصل محمد باشا [اينجه بيرقدار] مؤرخ في ١١ ربيع الاول ١٢٥٢هـ.

٩٩. سجل محرم ١٢٩٣-محرم ١٢٩٤، الدعوى رقم (٨٨) حول افلاس الحاج عبد الله الملاح واولاده.